السودان

إعداد: عبدالمنعم عثمان

تزامناً مع زيارة نائب رئيسهاً للخرطوم

جوبا تتهم السودان بشن غارات جوية وبرية على أراضيها

رياك مشار

في تطور لافت في العلاقات المتذبذبة بين الخرطوم وجوبا، اتهمت دولة جنوب السودان الحكومة السودانية بشن هجوم جوي وبري جديدين على مناطق داخل أراضيها، في نفس الوقت الذي كان يغادر فيه نائب رئيس جنوب السودان رياك مشار الخرطوم عائداً إلى بلاده بعد جولة مباحثات عقدها مع نظيره السوداني علي عثمان محمد طه. وتوقعت جوبا أن تواصل جارتها الغارات العسكرية بغرض فرض واقع جديد قبل ترسيم الحدود، غير أنه أكد أن بلاده متمسكة بتنفيذ الاتفاقيات التي وقعتها مع الخرطوم.

وقال المتحدث الرسمي باسم جيش جنوب السودان فيليب اقوير لـ«الشرق الأوسط» إن سلاح الجو التابع للجيش السوداني قام بشن غارات جوية بطائرات الميغ على منطقة «جاو» في بلدة فارينق شمال ولاية الوحدة الغنية بالنفط داخل أراضي الجنوب، وأضاف أن 5 من جنود قواته، إلى جانب اثنين من المدنيين، أصيبوا بجراح وتم نقلهم إلى المستشفى. وقال: إن اشتباكا بين قواته والقوات المسلحة السودانية وقع في منطقة «فونبار» شمال مدينة الرنك التي لها حدود مع السودان، مشيرا إلى أن الفرقة 17 التابعة للقوات السودانية قامت بشن هجوم بري على المنطقة بغرض الاستيلاء عليها. وقال: «قوات الخرطوم طردت المزارعين من أراضيهم، وتريد أن تستولي على «حفائر» للمياه تحت سيطرة الجيش الشعبي»، وأضاف أن قواته صدت الهجوم وأوقعت خسائر في القوات المهاجمة، وتابع أن «هذا هو الهجوم السابع منذ العام 2010 وكل هذه الغارات فشلت».

وتوقع اقوير أن تقوم القوات السودانية بشن هجوم آخر على عدة مواقع داخل أراضيه، وقال: إن الخرطوم تسعى لفرض واقع جديد على الأرض قبل ترسيم الحدود. وأضاف: «نظام الخرطوم غير مضمون على الإطلاق، وقد فوجئنا بشنه هجوم على أراضينا في ذات الوقت الذي كان يزور فيه رياك مشار نائب الرئيس السودان للتباحث حول تعزيز السلام». وتابع: «نحن تعودنا على مثل هذه المفاجآت من الخرطوم حيث تذهب إلى التفاوض وتقوم قواتها بالهجوم في نفس الوقت»، وأضاف: «ولكن هذه المرة لم نتوقع أن تقوم القوات السودانية بمثل هذا الهجوم غير المبرر».

وقال: إن بلاده لن ترد في الوقت الراهن على أي عمل عسكري ضدها، ولكن القيادة الميدانية تدرس على الأرض ما هو متوقع وترفع تقاريرها إلى القيادة العليا في الدولة لإصدار التعليمات اللازمة وكيفية التعامل مع مثل هذه الخروقات، لافتا إلى أن حكومته ستقوم بإبلاغ الاتحاد الأفريقي لاتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة اعتداءات الحكومة السودانية – على حد تعبيره. لكنه عاد وقال: «إذا لم يتم نشر قوات دولية وبإمكانيات كبيرة على الحدود، سوف تستمر الخرطوم بشن هجوم واحتلال مناطق في جنوب السودان»، وأضاف أنه «على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته في التعامل مع نقض العهود من قبل الخرطوم، ولا بد من الضغط عليها لإلزامها بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة معنا».

قوى الإجماع: قمع العمل المدني يشجع على العمل المسلح

كمال عمر

احتجت أحزاب المعارضة السودانية، التي تعرف بـ«قوى الإجماع الوطني»، على قرار السلطات الأمنية بمنعها من إقامة ندوات جماهيرية كانت تنوي إقامتها، وعدت القرار دفعا للقوى المدنية للجوء إلى خيارات مقاومة أخرى، وتشجيعا على العمل المسلح. وتقدم التحالف المعارض أمس بشكوى رسمية لمجلس شؤون الأحزاب ضد القرار. وقال عضو هيئة التحالف المحامي ساطع الحاج في مؤتمر صحافي عقد بالخرطوم أمس إنهم تقدموا بالشكوى باعتبار القرار مخالفا للدستور والقانون المنظم لعمل الأحزاب، وإنهم سلموا شكواهم لرئيس مجلس شؤون الأحزاب باعتباره الجهة المسؤولة عن تنظيم النشاط الحزبي. وأضاف الحاج أن عشرات من المحامين المنضوين للمعارضة سيذهبون في تجمع في وقت محدد لتسلم رد المجلس.

وكانت السلطات الأمنية قد منعت إقامة أكثر من ست ندوات أعلن عنها التحالف تزامنا مع ذكرى مرور 24 عاما على انقلاب الرئيس البشير، وفي ذات الوقت سمحت لحزب الأمة المعارض بعقد ندوة وحشد جماهيري كبير بمدينة أم درمان، انفض من دون تدخل الشرطة وأجهزة الأمن لتفريقه.

وقالت المعارضة إنها منذ زهاء الشهر تنظم برنامجا من 100 يوم للتعبئة لإسقاط النظام، ورفض رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي الانضواء لهذا البرنامج، رغم وجود حزبه ضمن تحالف قوى الإجماع، ووصفه بـ«التحرك غير المنضبط» الذي قد يحدث فوضى شاملة في البلاد، بسبب تردي الأوضاع الأمنية في البلاد، التي تشهد ثلاث حروب في كل من دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق.

ونّدد المتحدث باسم التحالف بقرار المنع، وقال: «خياراتنا مفتوحة ولن نقتصر على اللجوء للقانون وحده»، وهدد بتكثيف العمل الجماهيري رغم أنف الأجهزة الأمنية. واعتبر المتحدث الرسمي باسم التحالف كمال عمر، أن التضييق على العمل السلمي تشجيع للعمل المسلح، وقال إن التجمع المعارض سيكثف عمله خلال شهر رمضان، وسينظم المزيد من الندوات.

وسخر عمر من عزم الحكومة رفع الدعم عن السلع الأساسية والمحروقات بقوله: «الحكومة لا تقدم في الأصل دعما لأي سلعة، وتكذب لأنها لم تعد قادرة على إدارة شؤون البلاد، وانتشار الفساد وإهدار المال العام، وأنها محاصرة، وحان موعد اقتلاعها». ونفى عمر، وهو يشغل منصب المسؤول السياسي في حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي، ما أعلنه جهاز الأمن من أنه ألقى القبض على منسوبين لأحزاب المعارضة كانت بحوزتهم متفجرات خلال اللقاء الجماهيري الذي عقده المهدي قبل يومين لتخريب اللقاء، ووصف التصريحات المنسوبة لجهاز الأمن السوداني بأنها تلفيق للدسائس التي تشبه «أخلاق النظام» ولا تشبه أخلاق المعارضة، وأن توجيه الاتهام مقصود به التمهيد لمحاكمات قد تطال قيادات معارضة.

جهاز الأمن يصادر عدد الخميس من صحيفتي «القرار» و«آخر لحظة»

صادر جهاز الأمن عدد «الخميس 4 يوليو 2013» من صحيفتي «القرار» و«آخر لحظة» من المطبعة بعد الطباعة، وهي مصادرات تتعارض مع الحق في التعبير والصحافة، وقد درج الأمن على مصادرة الصحف بعد الطباعة، كإجراء تأديبي، مُضافاً إلى كونه يُعرِّض الصُحف المصادرة إلى خسارة ماليّة من جرّاء منع التوزيع.

وشنّت الأجهزة الأمنية في الفترة الماضية حملة إعتقالات طالت عدداً من المدنيين في مختلف الولايات «الشمالية، القضارف، الخرطوم، سنار،...إلخ»، فيما لا تزال مجموعة من المعتقلين رهن الإعتقال التعسفي في أماكن مجهولة، يرفض جهاز الأمن الكشف عنها، وعن هويّة المعتقلين، ويمنع أسرهم ومحاميهم من الاتصال بهم.

وترفض السلطات الأمنية التصديق لبعض الجهات الاعتبارية على إقامة ندواتٍ في الساحات العامة، مما يعد تمييزاً سلبياً، وانتهاكاً للحق في التعبير والتجمع السلميين، وقد رصدت «جهر» الأسبوع الماضي المنع الأمني لثلاث فعاليات في الخرطوم وأم درمان «ثقافية – تعليمية – إجتماعية» لمؤسسات تعليميّة ومنظمات مجتمع مدني دون مبرر، على الرغم من تصديقها على ذلك.

صحافيون لحقوق الإنسان «جهر» إذ تدين استمرار الرقابة على الصحف ومصادرتها والمُصادرة الأمنية للحق في التعبير والتجمّع السلمي، تُطالب الدولة بإحترام الحق في التعبير والتنظيم والتجمع السلمي وإقامة المناشط، تُناشد «جهر»، وتدعو الجميع، خاصة الناشطين والناشطات في مجالات العمل المدني العام، بمواصلة حملات الضغط على النظام لانتزاع كافة الحقوق، وتُطالب الدولة الكشف عن هويّة المعتقلين السياسيين وأماكن اعتقالهم والسماح لأسرهم ومحاميهم في الإتصال بهم، ووقف إنتهاك جهاز الأمن للحقوق الدستورية والقانونيّة، ووقف الحجر على حرية التعبير والتنظيم، وتؤكد «جهر» بأن العمل المُنظم والجماعي والمثابر هو الطريق الأوضح لانتزاع الحقوق واستعادة مُبادرات بناء دولة القانون وسيادة الحرية والديمقراطية.

... ويصادر ويمنع صحيفة «المشهد الآن» من التوزيع

صادر جهاز الأمن والمخابرات، صباح الأربعاء الماضي صحيفة المشهد الآن بعد طباعتها من المطبعة، دون إبداء أسباب. وقال صحافيون من الصحيفة: «إن عناصر من جهاز الأمن، وصلت إلى المطبعة في وقت مبكر من صباح الاربعاء وطلب من موظفي شركة التوزيع عدم حمل الصحيفة وتوزيعها» ثم صادروا العدد، وأشاروا إلى أن أفراد الأمن لم يذكروا أي سبب لمصادرة الجريدة.، إلا أنهم يتوقعون أن تكون المصادرة بدواعي حوار ساخن أجرته الصحيفة مع القيادي الإسلامي البارز البروفسور الطيب زين العابدين، بمناسبة مرور 24 عاما على حكم الانقاذ الذي شنّ فيه هجوماً عنيفاً على تجربة الانقاذ في الحكم، ووصف التعبئة للجهاد في الجنوب بالمنهج الخاطئ الذي أدى بحياة الآلاف من الشباب الإسلاميين.

وكشفوا عن استدعاء رئيس التحرير الصحيفة نور الدين مدني، من قبل جهاز الامن قسم الاعلام لتحقيق معه. يذكر أن صحيفة المشهد الآن قد تعرضت للمصادرة للمرة الثانية من قبل الامن، خلال شهر.

التيار النضالي بـ«الاتحادي الأصل» يدعو للعصيان المدني والإضراب وإسقاط النظام

طالب التيار النضالي بالحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل جميع قواعد وجماهير الحزب العريق الراغبة في التغيير بالعمل على مضاعفة وتيرة العمل النضالي وإسقاط النظام عبر الآليات التي جربها الشعب السوداني مثل العصيان المدني والإضراب السياسي، ودعا التيار جماهير الكيان للوقوف خلف القيادي الأستاذ علي محمود حسنين وقال القيادي بالتيار الوليد بكري: «إن التيار النضالي يعمل مع كافة القوى السياسية المعارضة لرفع الظلم عن الشعب السوداني وتحقيق الحكم الديمقراطي وتثبيت ركائزه» وأضاف: أن المشاركة الحالية للحزب الاتحادي في الحكومة لا تمثل التيار النضالي، وكافة قطاعات وجماهير الحزب» وتابع: «نعمل مع القيادات التي تدافع عن طموحات وآمال الشعب السوداني وعلى رأسهم الأستاذ علي محمود حسنين» وقال: «إن التيار النضالي ماضي في تنظيم صفوفه للإنخراط بقوة وفاعلية في العمل الجماهيري مع كل قوى الإجماعي الوطني لتحقيق الهدف المشترك وهو إسقاط النظام».

... والجبهة الديمقراطية تدعو الطلاب لإسقاط النظام

دعت الجبهة الديمقراطية بجامعة الخرطوم الطلاب في مختلف الجامعات إلى تنظيم وبناء أوسع جبهة إستعداداً لخوض جولة طويلة من النضال وتوحيد الجهود والشعارات لإسقاط النظام، وقالت الجبهة في بيان لها:إن تصعيد النشاط السياسي الجماهيري ومواصلة التظاهرات بطريقة أوسع وأعمق من مظاهرات يونيو ويوليو من العام السابق هي الطريق لإسقاط النظام» وطالبت الطلاب بالصمود في وجه البطش الأمني والتصدي للظلم والسير على الدرب باستمرار، والاستماتة صبرا ودفاعا عن حقوق الطلاب ومطلبهم حتى إسقاط النظام، وشدد البيان على أن أزمة الجامعات هي جزء من أزمة البلاد وإن مشكلة الطالب هي مشكلة الجماهير، وشن البيان هجوماً عنيفاً على النظام ووصفه: بانه مفلس سياسيا وفكريا واقتصاديا وأدخل البلاد في حالة من التشظي والانقسام.

تعطل ثلث حافلات النقل بين ولايات السودان بسبب ارتفاع كتلة التشغيل

قال اتحاد غرف النقل السوداني إن عدداً كبيراً من الحافلات العاملة بين ولايات السودان خرجت من الخدمة بسبب ارتفاع كلفة التشغيل، من جهتها نفت إدارة محطة النقل البري في العاصمة الخرطوم وجود أي تأثير سلبي.

ففي قاعات النقل البري في الخرطوم ينتظر آلاف الركاب ساعات للحصول على تذاكر في حافلات تقلهم إلى وجهتهم في الولايات السودانية، ويقول أحد المسافرين إنه ظل يبحث عن تذاكر في الشبابيك لمدة طويلة دون جدوى وتباع معظم التذاكر في السوق السوداء.

ويقول اتحاد عرف حافلات الركاب إن ما بين 60 في المئة و65 في المئة من هذه الحافلات التي تعمل بين الولايات توقف عن العمل بسبب ارتفاع كلفة تشغيلها، وأصبحت عمليات صيانتها وتوفير قطع غيارها عبئا ثقيلا على مالكيها، وبعدما كان هناك 1700 حافلة، توقف منها أكثر من 700 حافلة، وهو ما يشكل 45 في المئة من الطاقة التشغيلية لأسطول الحافلات العاملة بين الولايات.

وأشار رئيس اتحاد غرف النقل السوداني أحمد علي إلى أن تعطل النسبة المذكورة من الحافلات في الورش هو سبب الازدحام الشديد في محطات السفر، غير أن مسؤولي محطة النقل البري في الخرطوم يقولون إن تعطل أكثر من 700 حافلة لم يؤثر على حركة نقل الركاب.

وأشار ياسبار دفع الله بسبار مساعد المدير العام للميناء البري للعمليات إلى أن معدلات التشغيل في المحطة لم تتغير وهي ترتفع خلال الأسبوع بسبب مناسبات مختلفة لا سيما في عطل نهاية الأسبوع «الخميس والجمعة والسبت»، وأضاف بسبار أنه لا يوجد أي نقص في حركة التشغيل.

وقد طالب اتحاد غرف النقل السوداني زيادة أسعار تذاكر حافلات النقل بين الولايات بنسبة 47 في المئة من أجل تغطية إيراداتها لتكاليف التشغيل، غير أن هذه الزيادة ستثقل كاهل السودانيين الذين تزداد الضغوط الاقتصادية عليهم.

قانون جديد يسمح باستدعاء أي مواطن لخدمة الاحتياطي

انحاز البرلمان بإجماع نوابه على تمرير قانون جديد لخدمة الاحتياطي من «36» مادة يسمح لوزير الدفاع باستدعاء أي مواطن بين سن الـ «18» عاما والـ «60» لخدمة الاحتياطي متي أراد ذلك، باعتبارها خدمة واجبة على الجميع بخلاف الخدمة الوطنية، ويعرض المخالف له للسجن، وحظر القانون على أي مواطن أثناء الخدمة الخروج خارج البلاد إلا بإذن. وفسر القانون خدمة الاحتياطي بأنها الخدمة التي يمكن أن يؤديها المتقاعدون بالمعاش من القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى أو أية قوات عسكرية أو شبه عسكرية، والعاملون بأجهزة الدولة والمؤسسات الخاصة وطلاب الجامعات والدراسات العليا، وتضمن القانون عقوبة السجن والغرامة لمن يخالف الاستدعاء لفترة لا تتجاوز ستة أشهر. واعتبر رئيس البرلمان عقب إجازة القانون، أن القوانين الأربعة الأخيرة التي أجازها البرلمان، «القوات المسلحة، الدفاع الشعبي، الخدمة الوطنية، خدمة الاحتياطي»، تعتبر سنداً لتامين البلاد وأقل ما يُهدى للقوات المسلحة في هذه الظروف.

السفارة البريطانية تحذر رعاياها من عمليات اختطاف بالخرطوم

حذرت السفارة البريطانية رعاياها من إحتمال تعرض الغربيين لعمليات إختطاف في الخرطوم. وحذر بيان للقسم القنصلي بوزارة الخارجية البريطانية، رعايا بريطانيا من السفر براً من السودان إلى تشاد أو جنوب السودان أو إريتريا أو إثيوبيا. وقدم النصح لرعايا بريطانيا بأخذ الحيطة والحذر خلال تحركاتهم خصوصا ليلاً في الخرطوم لاعتقادهم بـ«ان الإرهابيين يخططون لاختطاف غربيين في السودان، وربما في الخرطوم».

وسبق وحذرت سفارات الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وبريطانيا، ابريل الماضي رعاياها تحذيرات مماثلة وكان المفكر الكويتي عبد الله النفيسي كشف بأن حكومة الخرطوم تستضيف منظمة «15 خورداد» الإرهابية الايرانية. وقال الدكتور النفيسي في برنامج «الثامنة» بتلفزيون «ام بي سي» 7 ابريل، ان «السلطات الإيرانية تمتلك منظمة خطيرة تسمى «15 خورداد» تتخذ من السودان مقراً لها، وهي إحدى المنظمات الإرهابية المكلفة بتصفية كل أعداء «الثورة الإيرانية» في كل أنحاء العالم سواءً بالقتل أو بالاختطاف». وأضاف «هذه المنظمة تمتلك ميزانية غير محدودة».

إسرائيل أبلغت السودان بقصفها مصنع اليرموك بعد 4 ساعات من العملية

مصنع اليرموك الذي تم قصفه

ذكر موقع ديبكا الاسرائيلي المختص بالشؤون العسكرية الاسرائيلية في الايام الماضية في تقرير مسرب ان اسرائيل قامت بإبلاغ الجهات الامنية المختصة في السودان بانها هي التي قامت بضرب مصنع اليرموك في السودان في العام 2012 بعد اربع ساعات من الضربة، وذكر التقرير ان ايصال الرسالة تم عن طريق اختراق اجهزة الاتصالات في السودان بحيث بدا ان الاتصال من جهة داخل السودان وقال التقرير ان السبب من وراء هذه الرسالة ابلاغ الخرطوم ضمنيا وصراحة انها ضعيفة للغاية بحيث ان عدوها يقوم بضربها ويبلغها بذلك وهو على علم تام بأن الخرطوم لن تفعل شيئا لانها تستطيع فعليا فعل شيء في مقابل القوة الاسرائيلية الضاربة في كل المجالات بحسب التقرير. وذكر التقرير ان السبب من وراء اجراء الاتصال من داخل السودان ايصال معلومة للحكومة السودانية بان قطاع الاتصالات في السودان هش وضعيف لانها قامت بالتشويش عليه وعلى انظمة الاتصالات في السودان واحترقته في زمن قياسي مقارنة مع انظمة اتصالات مماثلة لدول اخرى احتاجت اسرائيل لوقت طويل لاختراقها. وجاء في حيثيات التقرير ايضا ان الحكومة السودانية علمت بالأمر ولم تنشر هذه المعلومة لاسباب التعتيم الاعلامي اولا ولحفظ ماء الوجه ثانيا ولعادتها في مثل هذه الاحداث ثالثا حيث ان نشر خبر كهذا يضع الحكومة السودانية في موقف غاية في الاحراج امام شعبها وذلك للصورة الهزيلة التي سترتسم في اذهان الناس حولها وحول انها لا يمكن ان ترد مثل هذه الضربة ولو بعد عقود من الزمن للفارق الكبير في الامكانيات بين الدولتين.